S/2024/554

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
16 July 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 15 تموز/يوليه 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بالفقرة 9 من قرار مجلس الأمن 2692 (2023)، يشرفني أن أحيل إلى مجلس الأمن التقرير الفصلي الرابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويتضمن هذا التقرير ما طُلب من معلومات مستكملة عن مصادر الاتجار بالأسلحة غير المشروعة والتدفقات المالية والطرق التي تسلكها، وعن أنشطة الأمم المتحدة وتوصياتها ذات الصلة بالموضوع.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على نص هذه الوثيقة وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

060824 290724 24-13054 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عملا بالفقرة 9 من قرار مجلس الأمن 2692 (2023)

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة 9 من قرار مجلس الأمن 2692 (2023)، الذي كلف فيه مجلسُ الأمن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقدّم إلى المجلس عن طريق الأمين العام، مرة كل ثلاثة أشهر وبالتزامن مع دورة الإبلاغ لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، تقريراً عن مصادر الأسلحة غير المشروعة والتدفقات المالية والطرق التي تسلكها، وعن أنشطة الأمم المتحدة وتوصياتها ذات الصلة بالموضوع. ويغطي التقرير الفترة من 19 نيسان/أبريل إلى 12 حزيران/يوليه 2024، وهي فترة اتسمت بعدم الاستقرار في هايتي، وشهدت ضمن ما شهدته اشتداد شوكة العصابات القوية وتشكيل مجلس رئاسي انتقالي. وقد أعدَّ التقرير قبل نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني.

2 - وتضمَّن التقرير الأول (S/2023/780) نظرة عامة على السياق الذي يحدث فيه الاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة في هايتي، مقدِّماً معلومات مفصلة عن المصادر وأساليب العمل والطرق الرئيسية المستخدمة من شمال البلاد وشرقها، ومستمِداً أفكار متعمقة من مذكرة الإحاطة التي أعدّها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المعنونة: “Haiti’s criminal markets: mapping trends in firearms and drug trafficking” [“الأسواق الإجرامية في هايتي: تحديد اتجاهات الاتجار بالأسلحة والمخدرات”]، والصادرة في آذار/مارس 2023. وقد وثّق التقرير حدوث طفرة في الاتجار بالأسلحة المتطورة في الفترة من عام 2021 إلى عام 2023، والتي يرتبط معظمها بالأنشطة الإجرامية، حيث تُشحن أساساً من الولايات المتحدة الأمريكية وتصل أحياناً عن طريق الجمهورية الدومينيكية. وبحث التقرير الثاني (S/2024/79) الديناميات الإقليمية للاتجار بالأسلحة النارية، فسلط الضوء على بلدان المصدر والعبور مثل الولايات المتحدة وجامايكا والجمهورية الدومينيكية، والديناميات المحلية، لا سيما دور العصابات الموجودة في بور - أو - برنس في شراء الأسلحة وتوزيعها. وذكر في التقرير أن عدداً قليلاً من تلك العصابات يملك خبرة خاصة في تخزين الأسلحة النارية وإعادة توزيعها، وأوضح الجهود التي تبذلها وكالات مكافحة الفساد لتعطيل عمليات شراء الأسلحة. ووصف التقرير الثالث (S/2024/320) تصاعد عنف العصابات في عاصمة هايتي في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2024، مشدداً على تدهور الوضع الأمني، وقلة منَعة جنوب هايتي أمام أنشطة الاتجار، والصلة بين زعزعة الاستقرار وزيادة تدفقات المهاجرين في منطقة البحر الكاريبي. وشدّد فيه على الحاجة إلى تعزيز الضوابط على الحدود لمنع سبل الحصول على الأسلحة النارية، وأورد تفاصيل عن كيفية إحكام العصابات سيطرتها على بعض المناطق الاستراتيجية في بور - أو - برنس وفي المناطق الساحلية.

3 - ويتضمن هذا التقرير أيضاً إيضاحات أخرى للأبعاد الإقليمية والوطنية ودون الوطنية للاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة والتدفقات المالية غير المشروعة. ويبيّن الآثار العابرة للحدود الوطنية والمترتبة على استمرار عدم الاستقرار في هايتي، بما في ذلك ما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين على الصعيد الإقليمي. وإضافة إلى ذلك، يتناول التقرير تطور الشبكات الإجرامية في هايتي، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، وتورطها في التطورات السياسية والجريمة المنظمة على السواء.

ويؤكد إعداد هذا التقرير خلال فترة من التقلبات الشديدة في هايتي أهمية المواظبة على رصد ومراقبة أنماط الجريمة المنظمة في البلد وفي المنطقة بوجه عام.

معلومات أساسية

4 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسّعت عدة عصابات هايتية نفوذها وقدراتها قبل انتشار البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. ونتيجة لتسلُّح العصابات ببنادق آلية وشبه آلية ومسدسات، أصبحت مستقلة بشكل متزايد عن داعميها السياسيين والاقتصاديين[1]. وأصبح البعض منها، بسبب تمكُّنه بفضل عائدات الجريمة عبر الوطنية وتقوّي شوكته بسبب عدم الاستقرار السياسي، أكثر علانية، مما زاد من صوتها في وسائل الإعلام. وفي خضم هذه العملية، تتصرف عدة عصابات بصفتها جهات فاعلة سياسية استراتيجية.

(1) وفقاً لخبير الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في هايتي، تواصل العصابات الانتفاع من أعمال الابتزاز والاختطاف والمكافآت المدفوعة من السياسيين والنُّخب، غير أنها أصبحت على مدى السنوات القليلة الماضية أكثر استقلالية ولم تعد بحاجة إلى الدعم المالي للحرس القديم (انظر Maria Abi-Habib, “Haiti’s gangs grow stronger as Kenyan-led force prepares to deploy”, *The New York Times*، 21 أيار/مايو 2024).

الشكل الأول

المناطق الخاضعة لسيطرة العصابات في بور – أو – برنس اعتباراً من حزيران/يونيه 2024[2]

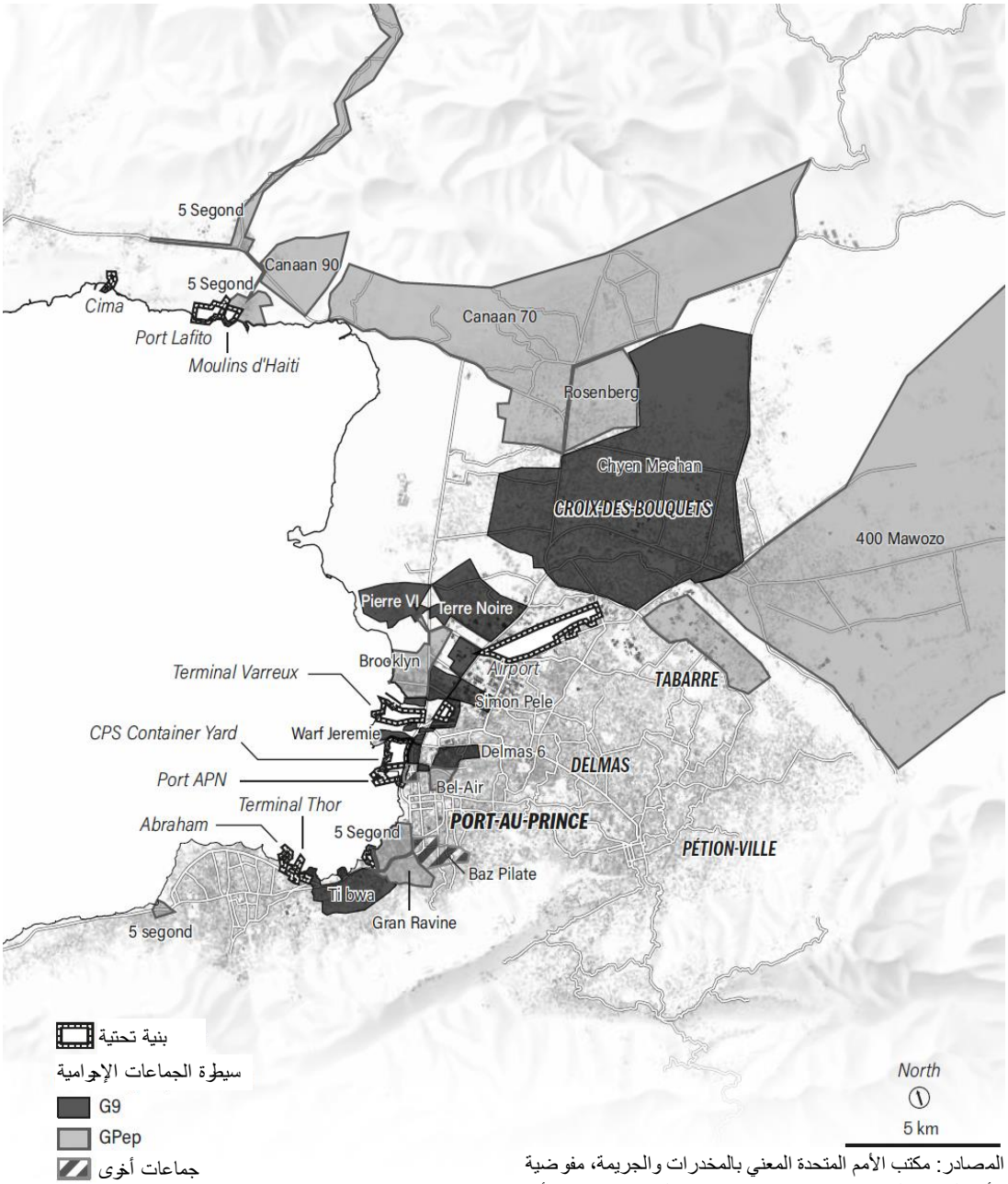

المصادر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقرير فريق الخبراء، مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، GHSL

الحدود والأسماء المبينة في الخريطة والعلامات المستخدمة فيها لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبل بها رسمياً.

(2) انظر S/2023/647 و S/2024/320. انظر أيضاً المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، "A critical moment: Haiti's gang crisis and international responses"، شباط/فبراير 2024.

الشكل الثاني

المناطق الخاضعة لسيطرة العصابات في وسط مدينة بور – أو – برنس اعتباراً من حزيران/يونيه 2024

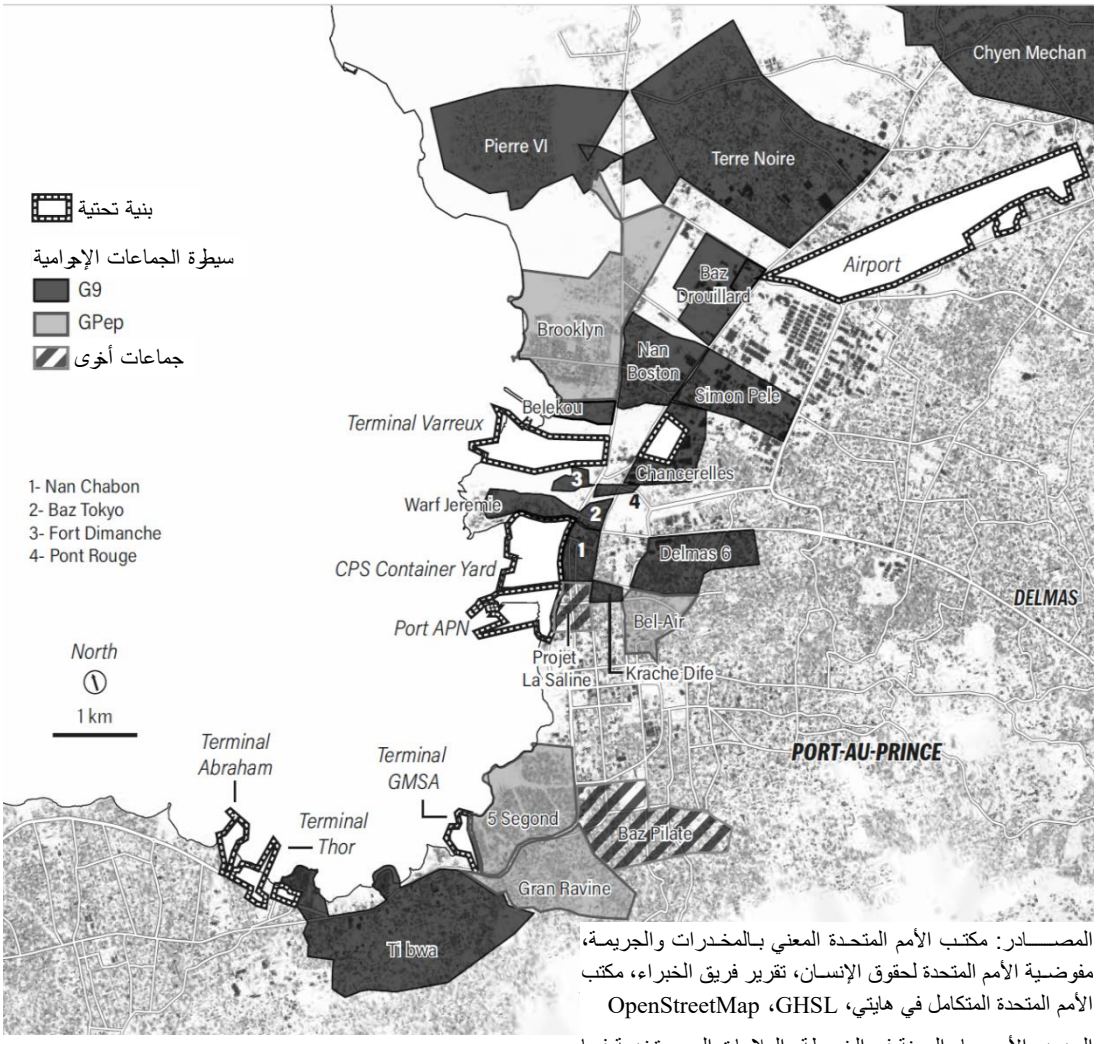

المصـــادر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقرير فريق الخبراء، مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، GHSL، OpenStreetMap

الحدود والأسـماء المبينة في الخريطة والعلامات المسـتخدمة فيها لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبل بها رسمياً.

5 – على الرغم من اسـتمرار العصـابات المتناحرة في التنافس بعنف في ما بينها، لا تزال هناك أيضـاً أدلة على زيادة التواطؤ والتعاون بينها. ففي أيلول/سبتمبر 2023، دخلت العصـابات الهايتية في فترات هدنة غير رسمية وعملت معاً بشكل وثيق[3]. ومن الأمثلة على ذلك ما يسمى بتحالف "Viv Ansanm" ("العيش معاً"). وبينما تعثر التحالف المؤقت بسـبب الاقتتال الداخلي الذي وقع في أواخر عام 2023، أعيد تشـكيل صـفوفه في شـباط/فبراير 2024 (انظر S/2024/320) بعد أن تعهدت العصـابات علناً بالإطاحة برئيس الوزراء السابق ووسط نداءات وجِّهت بغرض مقاومة البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني بقوة.

(3) انظر مفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، "Human rights situation: main trends, quarterly report: July-September 2023"، الذي جاء فيه أنه في الفترة ما بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2023، أعلن العديد من أفراد العصابات عن فترات هدنة.

6 - وساعد تحالف Viv Ansanm العصابات على تعزيز نفوذها في بور - أو - برنس. فوفقاً لمُخبري مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الرئيسيين، تتقاسم بعض العصابات بشكل دوري الأرباح المتأتية من ابتزاز الجهات الفاعلة المحلية في القطاع الخاص في شكل صندوق مشترك. وتُستخدم العائدات أيضاً لاقتناء الأسلحة النارية والذخيرة بصورة غير مشروعة[4]. وشنت عدة عصابات هجوماً منسقاً على المطار الدولي وبعض المرافق الحكومية ومراكز الشرطة والسجن الوطني. وكان من بين السجناء الهاربين البالغ عددهم 600 4 أفراد لهم صلات بشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

7 - وأدى هروب أفراد العصابات الرفيعي المستوى إلى آثار مزعزعة للاستقرار في هايتي. ومن الأمثلة على ذلك زعيم عصابة Baz Pilat الذي أدين بالقتل العمد وحيازة أسلحة نارية بصفة غير قانونية والاغتصاب والسطو المسلح في حزيران/يونيه 2022. وتوصف عصابة Baz Pilat، المتحالفة مع عصابة G9 an Fanmi، بأنها أحد عصابات هايتي المخيفة أكثر من غيرها ولها خبرة في تهريب المخدرات والابتزاز والاغتيالات.

8 - ويمكن أن يكون الهاربون المجرمون المتمرّسون الآخرون قوة مزعزِعة للاستقرار. وزُعم أن أحدهم، وهو رئيس فريق الأمن السابق لرئيس هايتي الراحل، جوفينيل مويز، نُقل إلى منطقة فيلاج دو ديو، وورد أنه تعاون مع عصابة Segond 5 من أجل استيراد أسلحة نارية وذخيرة وربما بعض المخدرات[5]. وكان أيضاً من المشتبه فيهم الرئيسيين في قضية مهمة تابعتها إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة في عام 2015 وموضَع أمر اعتقال صادر عن مديرية الشرطة القضائية بتهمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاختطاف[6]. وبنفس الطريقة التي عمل بها رئيس عصابة Baz Pilat المذكور أعلاه، عمل هذا الهارب إلى جانب عصابة Segond 5 وورد أنه كان ضالعاً في أنشطة غير مشروعة[7].

9 - ويبدو أن بعض عصابات هايتي بدأت تتطور لتصبح هياكل شبيهة بالميليشيات. فعلى سبيل المثال، تقوم عصابة Segond 5[8] بتغيير صورتها من صفة عصابة تقليدية إلى تنظيم شبه عسكري[9]. وبالفعل، فقد أعلن زعيمها مؤخراً عن إنشاء وحدة خاصة تسمى وحدة "Unité Vilaj de Dieu". وبالإضافة إلى اتخاذ ملابس وشارات عسكرية أكثر رسمية، هناك أيضاً أدلة على الإنترنت على أن بعض أعضاء العصابات يلوحون ببنادق FN FAL[10]، وهي أسلحة نادراً ما شوهدت أو صودرت في هايتي[11].

(4) معلومات مقدَّمة من إدارة شؤون السلامة والأمن، 5 حزيران/يونيه 2024.

(5) المخبر الرئيسي K2، 11 حزيران/يونيه 2024.

(6) قضى رئيس فريق الأمن السابق للرئيس الراحل وزعيم عصابة Segond 5 شهرين في منطقة فيلاج دو ديو وربما فرّا في وقت لاحق من هايتي على متن قارب. ولا تُعرف مظانهما. المخبر الرئيسي K8، 18 حزيران/يونيه 2024.

(7) المخبر الرئيسي K8، 5 حزيران/يونيه 2024.

(8) بدعم من أعضاء عصابة G-Pèp الآخرين، مثل Gran Ravine و Mawozo 400 و Projet la Saline.

(9) Christian Triebert, Maria Abi-Habib and John Ismay, "How a Haitian gang is trying to turn itself into a militia", *The New York Times*، 21 أيار/مايو 2021.

(10) FN FAL سلاحٌ آلي خفيف كان يصنّع من قبل في بلجيكا ولم يعد يُنتج.

(11) انظر Robert Muggah, "Securing Haiti's transition: reviewing human insecurity and the prospects for disarmament, demobilization, and reintegration", Occasional Paper No. 14, Small Arms Survey, 2005.

10 - وضغط العديد من القادة السياسيين وقادة العصابات سراً وعلناً لكي تمنح الحكومة القادمة العفو على أفراد العصابات. على وجه التحديد، فقد قال الزعيم السابق لانقلاب هايتي عام 2004، الذي أدين في الولايات المتحدة بتهمة التآمر لغسل أموال المخدرات، إنه سيسعى للحصول على عفو عن قادة العصابات إن هو تولى منصباً في السلطة[12]. وفي الأشهر الأخيرة، أشاع العديد من السياسيين اقتراحاً بمنح المسؤولين الحكوميين السابقين وأفراد العصابات حصانة من الجرائم السابقة، بما فيها الفساد.

ثانيا - ديناميات الأنشطة الإجرامية

الديناميات الإقليمية لتدفقات الأسلحة والذخائر غير المشروعة

11 - كما جاء في التقارير السابقة، هناك ما لا يقل عن ثلاثة طرق رئيسية للاتجار بالأسلحة النارية إلى هايتي (انظر الشكلين الثالث والرابع). ويشمل الطريق الشمالي تدفق الأسلحة النارية من الولايات المتحدة إلى بور - أو -برنس وبور - دو- بيه وكاب - هايسيان. ويُبين الطريق الجنوبي الأسلحة النارية التي تهرَّب عن طريق الساحل الجنوبي لهايتي عبر منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية، بما في ذلك كولومبيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية). ويشمل الطريق الشرقي الأسلحة والذخائر التي تعبر الحدود البرية بين هايتي والجمهورية الدومينيكية.

(12) انظر Maria Abi-Habib, Natalie Kitroeff and Frances Robles, "Why everything changed in Haiti: the gangs united"، *The New York Times*، 14 آذار/مارس 2024.

الشكل الثالث

الديناميات المتصلة بالاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة من ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة

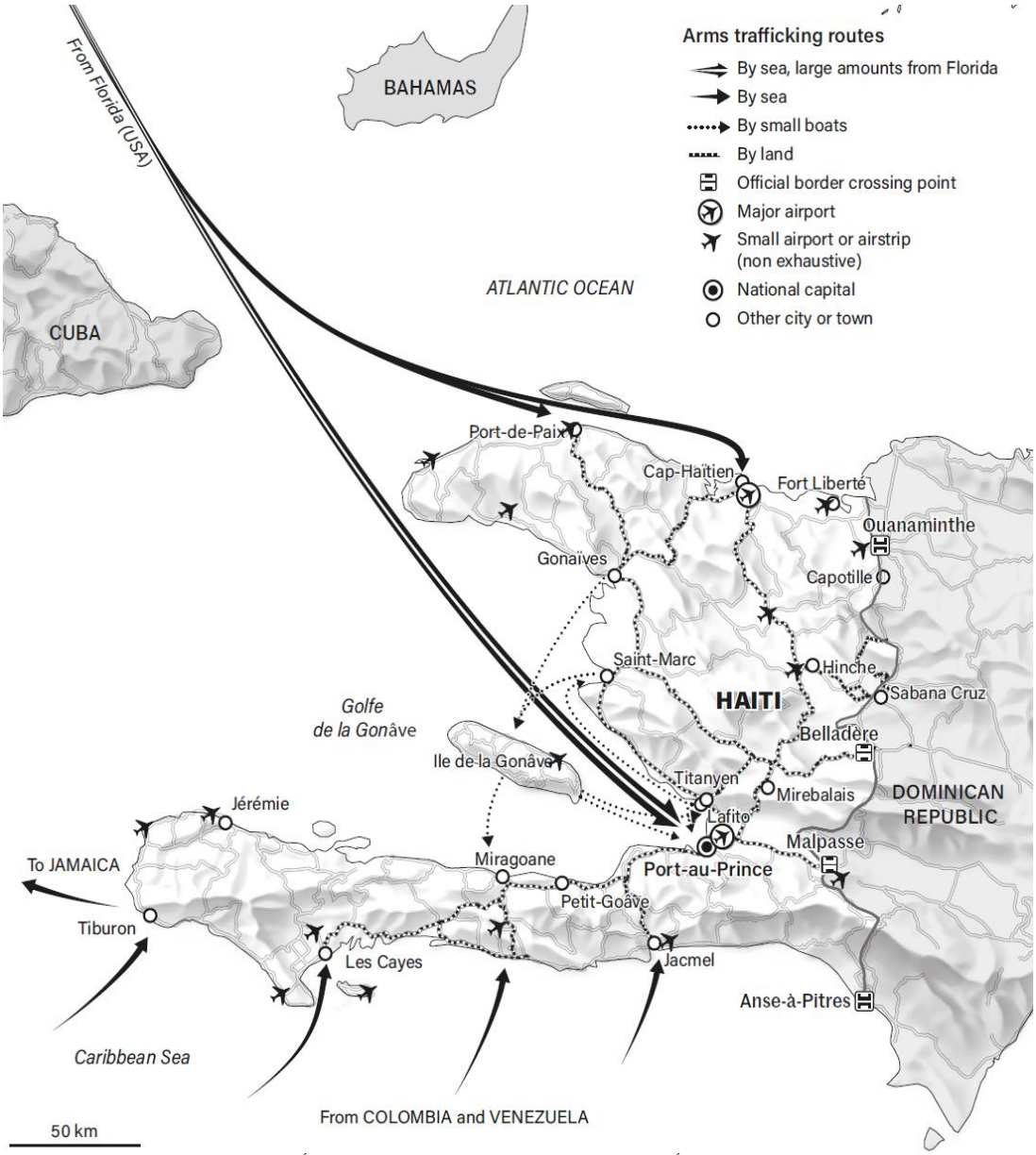

المصادر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقرير فريق الخبراء، مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

الحدود والأسماء المبينة في الخريطة والعلامات المستخدمة فيها لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبل بها رسمياً.

الشكل الرابع

الديناميات الإقليمية المتصلة بتدفقات الاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة

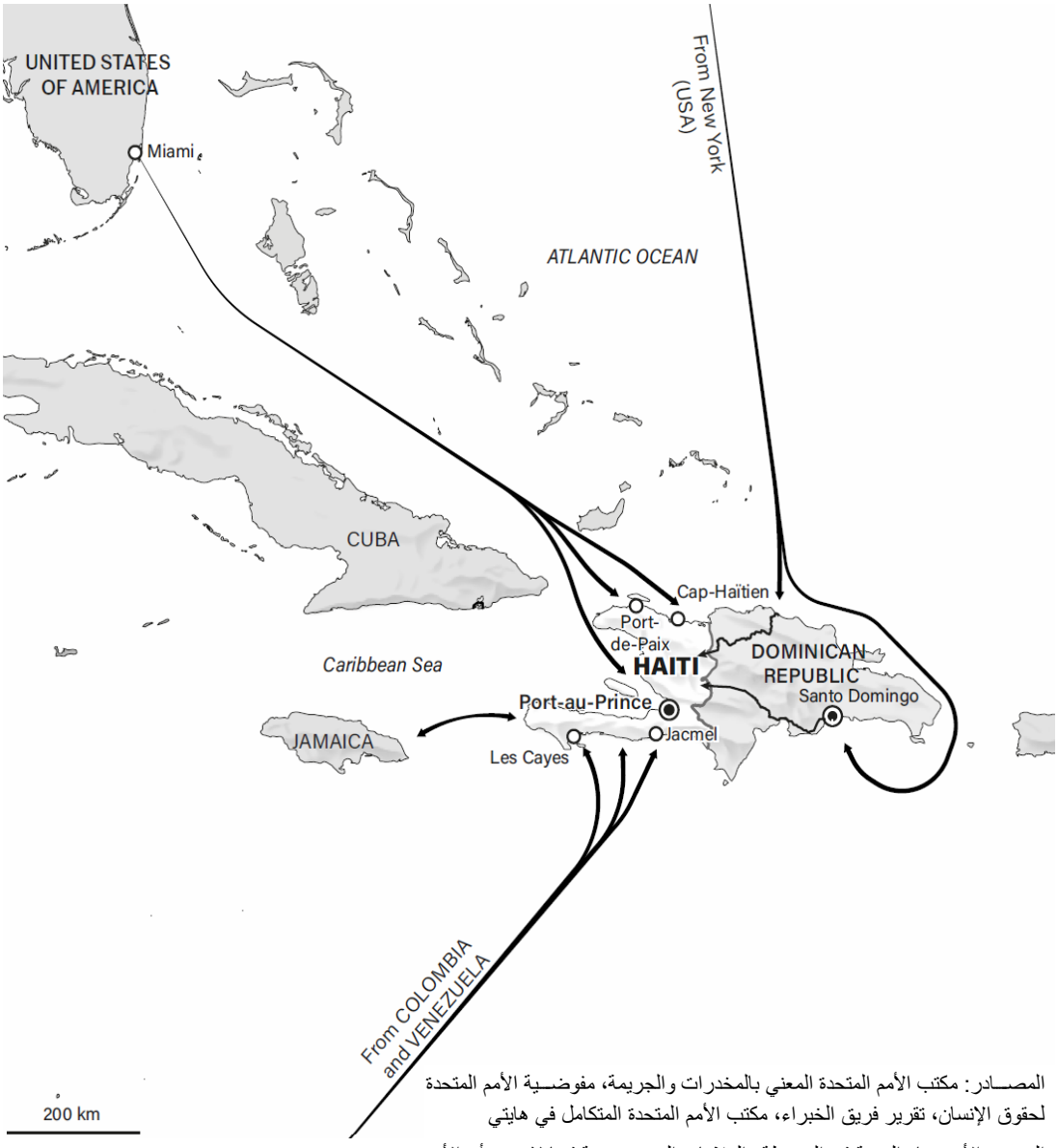

المصـــادر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مفوضـــية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقرير فريق الخبراء، مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

الحدود والأســـماء المبينة في الخريطة والعلامات المســـتخدمة فيها لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبل بها رسمياً.

12 - في الماضي، كانت معظم الأسلحة النارية التي تستخدمها الجماعات الإجرامية الهايتية إما يؤتى بها من الولايات المتحدة، أو تتم سرقتها واختلاسها من الشرطة الوطنية الهايتية أو القوات المسلحة الهايتية أو من شركات الأمن الخاصة والمدنيين[13]. وفي حين أن سوق الولايات المتحدة القانونية لا تزال هي المصدر الرئيسي للأسلحة النارية والذخيرة التي تدخل هايتي، فإن هناك أيضاً بعض المؤشرات على ظهور أسلحة جديدة، يحتمل أن تكون مصدرها بلدان أخرى من بينها البرازيل وكولومبيا.

13 - وقد ظهرت مؤخراً أنباء تتحدث عن شحنة انطلقت من بورت إيفرغليدز في فورت لودرديل بالولايات المتحدة الأمريكية إلى كاب - هايسيان. وفي نيسان/أبريل 2024، اعترضت الشرطة الوطنية الهايتية صناديق تحتوي على ما لا يقل عن 26 مسدساً وبندقية هجومية غير قانونية ومئات من طلقات الذخيرة كانت مخبأة في حاوية لشحن الأغذية يبلغ ارتفاعها 45 قدماً (انظر الشكل الخامس)[14]. وتولت تنسيق عملية الشحن شركةُ Alliance International Shipping[15] ونُقلت الشحنة على متن سفينة شحن تابعة لشركة King Ocean Services[16]. ويُزعم أن الصفقة كانت متجهة إلى العصابات الموجودة في وادي أرتيبونيت. وما زال الأفراد المشتبه في تورطهم في الشحنة - وهم مهرِّب في الولايات المتحدة والمستلِم المحدَّد في هايتي ووسيط جمركي - طلقاء[17].

(13) وفقاً لما ذكره المخبر الرئيسي K6 في 11 حزيران/يونيه 2024، يجب على شركات الأمن الخاصة أن تستأذن الشرطة الوطنية الهايتية لشراء الأسلحة. ولا يُسمح لها إلا بالبنادق والمسدسات ذات الحجيرة الأسطوانية من عيار 12. وبسبب حظر توريد الأسلحة النارية الذي تفرضه الولايات المتحدة، تلجأ بعض الشركات إلى أسواق أخرى للحصول على الأسلحة النارية والذخيرة. وفي ما يخص اقتناء الأسلحة من مصادر قانونية من الولايات المتحدة، يُطلب من المشترين التوقيع على شهادات المستخدِم النهائي. وثمة مؤشرات تدل على أن بعض الشخصيات السياسية والاقتصادية الرفيعة المستوى تحصل على أسلحة من طراز عال بشكل منفصل من الأسواق السوداء. انظر أيضاً مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "Haiti's criminal markets".

(14) في 5 نيسان/أبريل 2024، تضمنت شحنة الأسلحة التي اعتُرضت 12 بندقية آلية و 14 مسدساً و 999 طلقة، بما فيها منتجات صنعتها في الولايات المتحدة شركات Palmetto و Taurus و Smith and Wesson. وشملت المضبوطات الأخرى المبلّغ عنها أيضاً في كاب - هايسيان 279 رصاصة من عيار 9 ملم (25 تشرين الأول/أكتوبر 2023)، و 75 خرطوشة من عيار 12 و 100 رصاصة من عيار 9 ملم (23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023)، و 92 رصاصة من عيار 9 ملم و 78 رصاصة من عيار 5,5 ملم و 9 رصاصات من عيار 0,45 ملم (22 كانون الأول/ديسمبر 2023)، ومسدسين و 13 خزنة ذخيرة من عيار 9 ملم (29 نيسان/أبريل 2024)، و 10 خزنات ذخيرة من عيار 9 ملم، و 100 رصاصة من عيار 9 ملم، و 50 رصاصة من عيار 0,38، و 7 طلقات من الحجم 12 (11 حزيران/يونيه 2024).

(15) كانت شركة Alliance International Shipping ضالعة في عمليات سابقة ضُبطت فيها أسلحة، بما فيها عملية وقعت في تموز/يوليه 2022.

(16) وفقاً لسلطات الجمارك ولواء مكافحة الاتجار بالمخدرات، وقع الحادث في Cap Terminal I، وكان اسم السفينة *Rainer D*، وكان رقم الحاوية KSOU-451487-6.

(17) المخبر الرئيسي K1، 28 أيار/مايو 2024.

الشكل الخامس

أسلحة نارية وذخيرة ومنتجات غير مشروعة أخرى ضُبطت يوم 5 نيسان/أبريل 2024 في كاب - هايسيان

المصدر: الصفحة الرسمية للشرطة الوطنية الهايتية في موقع Facebook.

14 - على الرغم من التدابير المكثفة التي تتخذها سلطات الولايات المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة[18]، هناك صعوبات عملياتية كبيرة. ومن بين العقبات الرئيسية الرقابة المحدودة على لوجستيات الشحن. فالحاويات تُستأجر ويقتصر دور الشركة على ترتيب الشحنات ولا يشمل تتبع محتوياتها.

15 - وهناك وعي متزايد بديناميات تهريب الأسلحة النارية من الولايات المتحدة إلى هايتي. والإجراءات الجنائية الجارية التي تشمل الرئيس السابق لعصابة Mawazo 400 في الولايات المتحدة مفيدةٌ في هذا الصدد. فهذه الإجراءات تزعم أن عائدات الاختطاف استُخدمت لشراء 24 سلاحاً نارياً، من بينها بنادق من نوع AR15 وبنادق رشاشة من نوع M4 وبنادق قنص من الدرجة العسكرية من عيار 0,50 في ميامي وأورلاندو وبومبانو بيتش بالولايات المتحدة. وصدرت الأوامر من الزعيم السابق من داخل سجن في عاصمة هايتي (انظر S/2024/320). وأشار مسؤول في وكالة تحقيقات الأمن الوطني بالولايات المتحدة إلى وقوع "زيادة ملحوظة" في حجم وعيار الأسلحة النارية المهرّبة إلى هايتي منذ عام 2023.

16 - ويستخدم المهرّبون ما يسمى بميناء النقل المجزّأ في نهر ميامي[19]. فبدلاً من إرسال المنتجات في حاويات، تقسَّم الشحنات إلى طرود أصغر لإرسال المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز والفاصوليا والإمدادات الأخرى للعائلة والأصدقاء[20]. وتيسِّر ثغرةٌ قانونية شحن البضائع بواسطة قوائم مكتوبة بخط اليد

(18) قالت وكالة الجمارك وحماية الحدود بالولايات المتحدة إنها عززت طرُقها من حيث الإنفاذ في ما يتعلق بالصادرات وابتكرت عمليات تهدف إلى اعتراض كل الأسلحة المتجهة إلى جزيرة إسبانيولا. وتشمل هذه العمليات عمليات استهداف وفحص إضافية للصادرات، مما يساعد على إحباط محاولات التهريب. ووجودها أكثر وضوحاً في ميناء ميامي ولدى وكلاء الشحن وفي مطار ميامي الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت عمليات تفتيش المسافرين التي أجرتها الوكالة للركاب المتجهين إلى جزيرة إسبانيولا خلال عام 2024 عن اعتراض كميات عديدة كبيرة من العملات غير المصرّح بها واعتقال عدة أشخاص، ولا تزال التحقيقات جارية. المخبران الرئيسيان K3، 3 حزيران/يونيه 2024، و K1، 10 نيسان/أبريل 2024.

(19) وفقًا لما أفاد به المخبر الرئيسي K1 في 7 نيسان/أبريل 2024، هناك فئتان من الشحنات الآتية من نهر ميامي. فالأولى تشمل سفن الحاويات التي تستخدم الهيئة الوطنية للموانئ وبور لافيتو وميراغوان كموانئ للرسو المؤقت. وتشمل الثانية ما يسمى بسفن "vrac" (سفن السوائب)، وهي سفن أصغر حجماً تنقل البضائع إلى غوناييف وسان - مارك وموانئ أصغر أخرى للرسو المؤقت.

(20) يُستخدم تسليم البضائع غير السائبة غالباً وسيلة اقتصادية لإرسال البضائع إلى هايتي. وغالباً ما يتم إنزال البضائع بواسطة شاحنات مغلقة وشاحنات صغيرة وسيارات خاصة ومن الأصعب على مسؤولي الجمارك تفتيشها.

تقل قيمتها عن 500 2 دولار لتجنب التفتيش، مما يجعلها مثالية لإخفاء البضائع المهربة. وتخبَّأ الأسلحة النارية والذخيرة والأجزاء والمكونات في المنتجات الاستهلاكية وهياكل سفن الشحن. ومن الصعب للغاية تفتيش البضائع المرسلة من هذه الموانئ حتى لو كانت هناك معلومات استخبارية عن وجود شحنات غير مشروعة مشتبه فيها.

17 - وطريق التهريب الآخر هو إلى جنوب هايتي انطلاقاً من أماكن مثل كولومبيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية). فقد انتشرت أنباء على وسائل التواصل الاجتماعي عن قيام خمسة من أفراد عصابة 5 Segond باستخدام بنادق من نوع FN FAL و AK-47. وأفاد المخبرون الرئيسيون بأن بعض أفراد العصابات ضالعون في أنشطة تهريب المخدرات مع "أجانب" ناطقين بالإسبانية. وفي الواقع، استخدمت عصابة مخدرات كولومبية واحدة على الأقل هايتي كنقطة لإعادة الشحن إلى الولايات المتحدة وأوروبا وربما تزوِّد أفراد العصابات الهايتية بالأسلحة النارية والذخيرة. ومن المحتمل أن تتم هذه المعاملات بدعم من سياسيين ومتعهدي أعمال تجارية هايتيين بارزين يخضعون لجزاءات فرضتها الولايات المتحدة وكندا والجمهورية الدومينيكية.

18 - وفي نيسان/أبريل 2024، كشف رئيس كولومبيا عن اختفاء مخبأ كبير للأسلحة النارية والقنابل اليدوية وقذائف الهاون وأكثر من مليون طلقة من أنواع مختلفة من الذخيرة من المستودعين العسكريين الموجودين في مدنية طولِمايدا ومقاطعة لا غواخيرا بكولومبيا[21]. وأشار إلى أن بعضها يُباع لجماعات إجرامية منظمة، بما فيها عصابات المخدرات، ويمكن إعادة توجيهها إلى العصابات الهايتية. ومع أن ذلك قول معقول، فإنه لا توجد أدلة متاحة للجمهور تؤيد تلك الادعاءات.

19 - ومع ذلك، هناك روابط طويلة الأمد للاتجار بالمخدرات بين هايتي وكولومبيا[22]، بما فيها التورط المزعوم لرئيس فريق الأمن السابق للرئيس الراحل، السيد مويز، المذكور آنفاً[23]. وكما ذكر من قبل، كان من المشتبه فيهم الرئيسيين في قضية مهمة تابعتها إدارة مكافحة المخدرات بالولايات المتحدة في هايتي. وقد وقع الحادث في عام 2015 عندما رست سفينة الشحن *MV Manzanares* في بور - أو - برنس وعلى متنها أكثر من 000 1 كيلوغرام من الكوكايين والهيروين كانت مخبأة في إحدى الشحنات.

20 - ولا يزال الطريق الشرقي للاتجار بالأسلحة النارية يشكل خطراً في مجال الاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة. فقد اعتُرضت عدة شحنات من الذخيرة في الجمهورية الدومينيكية خلال الأشهر الأخيرة، حيث ضُبطت 480 1 كبسولة من عيار 0,38 و 000 3 كبسولة من عيار 9 ملم في ميناء لا آيينا في الجمهورية الدومينيكية[24]. واعتُرضت شحنة منفصلة آتية من ولاية فلوريدا في بويرتو بلاتا[25]، كانت تضم 000 5 طلقة من عيار 9 ملم لملء كبسولات من عيار 9 ملم، و 000 1 رصاصة من عيار 9 ملم لملء

(21) انظر *Haiti Libre*, "Arms traffickers in Colombia could supply Haitian gangs"، 3 أيار/مايو 2024.

(22) انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "Haiti's criminal markets" لمعرفة المزيد عن العلاقة التاريخية بين عصابات المخدرات الكولومبية والهايتية التي تعود إلى عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

(23) في مقابلة أُجريت في 7 حزيران/يونيه 2024، زعم المخبر الرئيسي K4 أن رئيس فريق الأمن السابق للرئيس الراحل، السيد مويز، أدخل جماعة Clan del Golfo الإجرامية من كولومبيا إلى هايتي. ومن المعروف أنه سافر إلى كولومبيا في عام 2021. وفي مقابلة أُجريت في 8 شباط/فبراير 2024، عبّر المخبر الرئيسي K7 عن شكوكه في أن جماعة Clan del Golfo هي الجماعة التي يُحتمل أكثر من غيرها أن لها صلات بالمخدرات في هايتي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

(24) مقابلة أُجريت في 10 حزيران/يونيه 2024.

(25) مقابلة أُجريت في 12 حزيران/يونيه 2024.

كبسولات قابلة للتوسيع من عيار 9 ملم، و 5 مخازن ذخيرة لبنادق PMAG 30 من عيار 5,56 ملم، وماسورة واحدة لبندقية من نوع Blackout 300.

21 - واتخذت الجمهورية الدومينيكية عدة خطوات لتعطيل الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة عبر الحدود مع هايتي وكذلك عبر موانئها ومطاراتها[26]. وتبرز الزيادة في مضبوطات الأسلحة والذخائر المبلّغ عنها في الأشهر الأخيرة التزام سلطات الجمارك[27]. وتشير البيانات الرسمية التي أتاحتها سلطات الجمارك الوطنية إلى عدم تسجيل أي مضبوطات على الحدود بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي منذ تموز/يوليه 2023.

22 - وبالنظر إلى وجود مخزون من الأسلحة النارية المهربة بالفعل إلى العصابات الهايتية، فمن المعقول أن الطلب قد يتحول نحو تأمين إمدادات من الذخيرة تكون مضمونة أكثر وأكثر اطراداً. وقد تشير الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالأسلحة النارية غير المشروعة التي اعترضتها السلطات الهايتية إلى اتجاه يتناقص تدريجياً. فوفقاً للتقارير الرسمية الصادرة عن الشرطة الوطنية الهايتية، صودر 401 سلاحاً نارياً من عيارات مختلفة في عام 2021، وصودر 342 سلاحاً في عام 2022، وصودر 265 سلاحاً في عام 2023، وصودر حتى الآن 96 سلاحاً في عام 2024. وتشمل معظم المضبوطات من الأسلحة النارية المسدسات، التي تشكل 55 في المائة من جميع المضبوطات في عام 2021، و 56 في المائة في عام 2022، و 52 في المائة في عام 2023، و 50 في المائة في النصف الأول من عام 2024 (انظر المرفق الثاني). ولا يمكن حتى الآن تبيُّن ما إذا كانت هذه الاتجاهات النزولية ناتجة عن تغيرات في حجم الاتجار بالأسلحة النارية أو مسألة تناقص قدرات السلطات على اعتراضها.

23 - وتسعى سلطات الشرطة والجمارك الهايتية جاهدة لوقف تدفق الأسلحة النارية والذخيرة إلى البلاد، لا سيما في الموانئ البحرية والمطارات والمعابر الحدودية. وقد أفادت الأمم المتحدة وجهات غيرها عن حالات متعددة لاستخدام بعض الموانئ البحرية العامة والخاصة في هايتي بنشاط لنقل الأسلحة النارية والذخائر[28]. وتتفاقم هذه الصعوبات بسبب نقص الموظفين ونقص المعدات اللازمة لإنفاذ القوانين البحرية. وهناك أيضاً مخاوف بشأن نزاهة بعض قادة الأمن العام الهايتيين وقدراتهم. وفي هذا الصدد، أُقيل مدير الشرطة الوطنية الهايتية من منصبه في 15 حزيران/يونيه 2024.

24 - وفي غضون ذلك، هناك ضغط متزايد على المشرِّعين في الولايات المتحدة لاتخاذ المزيد من الإجراءات لوقف تدفق الأسلحة النارية والذخيرة إلى هايتي وتقليل الترحيل القسري للمهاجرين الهايتيين. فقد التقى العديد من أعضاء كونغرس الولايات المتحدة بمنظمات حقوق الإنسان لتمديد وضع الحماية المؤقتة الممنوح للهايتيين، وإنهاء عمليات الترحيل، والدعوة إلى اعتماد ضوابط أقوى في موانئ ولاية فلوريدا. وربما

(26) في الفترة من حزيران/يونيه 2023 إلى 14 حزيران/يونيه 2024، ضبطت الإدارة العامة للجمارك المواد التالية: 093 887 2 قطعة ذخيرة؛ و 173 سلاحاً نارياً؛ و 386 سلاحاً رياضياً؛ وعملة تبلغ 237,77 698 1 بيسو دومينيكي.

(27) منذ أيار/مايو 2021، مكّنت أداة "محرك المخاطر" الجمركية من تحسين كفاءة الرقابة والدقة. وأدت الجهود المنسقة المبذولة مع وكالة تحقيقات الأمن الوطني بالولايات المتحدة منذ عام 2021 إلى ضبط 41 شحنة من الأسلحة النارية، مما أدى إلى اعتقال 67 شخصاً. وعزز توسُّع أنشطة برنامج مراقبة الحاويات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بويرتو بلاتا وداخابون في الجمهورية الدومينيكية واستخدام آلات جديدة للأشعة السينية العمليات وإجراءات الحظر، حيث أُحرز تقدم كبير في الأعوام 2022 و 2023 و 2024 (معلومات وردت من الإدارة العامة للجمارك في 17 حزيران/يونيه 2024).

(28) انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "Haiti's criminal markets".

تكون هذه اللقاءات قد أثمرت عن نتائج. ففي آذار/مارس 2024 على سبيل المثال، قدم مشرِّعون في الولايات المتحدة قانون أنشطة تهريب الأسلحة في منطقة البحر الكاريبي التي تسبِّب الضرر، والذي يسعى إلى الحد من تدفق الأسلحة النارية غير القانونية، بما في ذلك تدفقها إلى هايتي[29].

25 - واتخذت سلطات الولايات المتحدة خطوات ملموسة لتعطيل تهريب الأسلحة والذخيرة. ففي عام 2022، زاد كونغرس الولايات المتحدة العقوبات المفروضة على عمليات الشراء بالنيابة عن أشخاص غير مؤهلين للشراء والاتجار بالأسلحة النارية والمرتبطة بقانون المجتمعات الأكثر أماناً الذي يحظى بتأييد الحزبين. وفي تموز/يوليه 2023، عيَّنت وزارة العدل بالولايات المتحدة منسقاً للمحاكمات المتعلقة بالأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي، وفي شباط/فبراير 2024، أُنشئت وحدة التحقيق عبر الوطنية في هايتي للمساعدة على تبادل المعلومات بين الشركاء في مجال إنفاذ القانون في البلدين[30].

الجماعات المسلحة وصلاتها بالاقتصادات الإجرامية الإقليمية

26 - الصلات الرابطة بين أبرز العصابات في هايتي والجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية متنوعة ومتداخلة (انظر الشكل السادس)[31]. ويتيسَّر تهريب المخدرات والأسلحة النارية والمهاجرين وحتى أسماك الأنقليس بفضل قرب هايتي الاستراتيجي من أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا. ويتفاقم ذلك أيضاً بسبب ضعف قدرات مراقبة الحدود والقضاء الجنائي، وانعدام الاستقرار السياسي الذي طال أمده، والفساد النُّظمي، والصعوبات الاقتصادية الشديدة، مما يجعلها مركزاً جذاباً لإعادة الشحن وأنشطة غير مشروعة شتى.

(29) انظر https://cherfilus-mccormick.house.gov/sites/evo-subsites/cherfilus-mccormick.house.gov/files/evo-media-document/CATCH%20Act%20Text.pdf.

(30) انظر إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك في الولايات المتحدة، "Homeland Security Investigations and Haiti Ministry of Justice establish a transnational criminal investigative unit"، 14 شباط/فبراير 2024، متاح على الرابط التالي: https://www.ice.gov/news/releases/homeland-security-investigations-and-haiti-ministry-justice-establish-transnational.

(31) انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "Haiti's criminal markets".

الشكل السادس

مختلف الأنشطة الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تشمل هايتي

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

27 - وإلى جانب وجود صناعة حرفية متواضعة تنتج أسلحة بسيطة، ليس لهايتي قدرة محلية على تصنيع الأسلحة النارية[32]. ونتيجة لذلك، تحتاج الجماعات الإجرامية الهايتية وكذلك شركات الأمن الخاصة والأفراد إلى العملة الصعبة للحصول على الأسلحة والذخائر. وقد تطورت شبكات التهريب المنتمية لمناطق متعددة لتلبية طلب جماعات الجريمة المنظمة على الأسلحة.

28 - وسعرُ الأسلحة النارية والذخيرة رهين بعيارها ونوعيتها وما إذا كانت قانونية أو غير قانونية. وعادة ما تكون الأسلحة النارية المرخصة أغلى من الأسلحة النارية غير القانونية، بسبب الأعمال الورقية وتكاليف المعاملات المرتبطة بها (انظر الجدول 1). وقد يصل متوسط السعر الحالي في الشارع للمسدسات المرخصة في هايتي إلى 000 3 دولار، بينما يقارب سعر المسدس غير المرخص 500 1 دولار. ويمكن تقدير قيمة البندقية القانونية بما يتراوح بين 800 و 000 1 دولار مقارنة بما يتراوح بين 400 و 500 دولار للأسلحة النارية غير القانونية. ويتراوح سعر البنادق نصف الآلية والآلية، وهي جميعها تقريباً غير قانونية،

(32) انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "Haiti's criminal markets".

بين 000 5 و 000 10 دولار. وسعر الذخيرة متفاوت أيضاً: تُباع الذخيرة من عيار 0,45 بمبلغ 2,50 دولاراً لكل طلقة، وتُباع الذخيرة من عيار 9 بمبلغ 3 دولارات لكل طلقة، وتُباع الذخيرة من عيار 5,56 ملم بنحو 7,5 دولارات لكل خرطوشة، وتُباع الذخيرة من عيار 7,62 بنحو 10 دولارات لكل رصاصة[33].

الجدول 1

القيم التقديرية للأسلحة النارية القانونية وغير القانونية للمدنيين في هايتي

	القيمة القانونية التقريبية (بدولارات الولايات المتحدة)	*القيمة غير القانونية التقريبية (بدولارات الولايات المتحدة)*
مسدسات	1 500	3 000
بنادق	1 000–800	500–400
بنادق نصف آلية وآلية	غير متوفرة	10 000–5 000
ذخيرة من عيار 0,45 و 9 ملم	غير متوفرة	3–2,5
ذخيرة من عيار 5,56 و 7,62 ملم	غير متوفرة	10–7,5

ملاحظة: تختلف الأسعار باختلاف العيار والجودة والمكان وعوامل أخرى. أسعار تقريبية مقدَّرة بناء على مقابلة أُجريت مع المخبر الرئيسي K6 في 11 حزيران/يونيه 2024 وبالتعاون مع المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

29 - وتربط بعض المغتربين الهايتيين صلات بجماعات الجريمة المنظمة المحلية والدولية. ومن ثم تؤدي قدرة العصابات والشبكات الإجرامية الهايتية على الاستفادة من المواطنين الهايتيين المقيمين في الخارج دوراً محورياً في الحصول على المنتجات غير القانونية والحفاظ على عمل نظام الاتجار عبر الحدود. ويعني الحجم الكبير لهذه التدفقات الصغيرة من التحويلات المالية والمعاملات المالية أن التدفقات المالية غير المشروعة يمكن إخفاؤها بسهولة أيضاً بين المعاملات المشروعة.

30 - وتُشرف العصابات الهايتية مثل G9 و Segond 5 و Grand Ravine و Baz Galil و Mawozo 400 على الشراكات مع الشبكات الإجرامية الدولية، التي تسهِّل الاتجار بالأسلحة النارية والمخدرات وتهريب البشر. وهناك شكوك في أن الجماعات الإجرامية الهايتية لها صلات بجماعات في فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا والمكسيك[34].

تحويل الأسلحة عن وجهتها على الصعيد الوطني

31 - يمكن أن تكون الجماعات المسلحة الأخرى التابعة للدولة وغير التابعة للدولة مصادر للأسلحة النارية والذخيرة التي حُولت عن وُجهتها. ولواء أمن المناطق المحمية التابع للوكالة الوطنية الهايتية للمناطق المحمية مسؤولٌ عن الرصد البيئي للمناطق المحمية في هايتي[35]. وبحسب ما ورد، فإن هذه اللواء يضم ما بين 000 6 و 000 15 فرد مسلح، مع أن بعض الخبراء المحليين يقولون إن العدد قد يكون أقرب

(33) معلومات جمِّعت بالتعاون مع المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

(34) مقابلة مع المخبر الرئيسي K7، 8 شباط/فبراير 2024.

(35) من مهام لواء أمن المناطق المحمية أيضاً تقديم الدعم لسلطات مراقبة الحدود.

إلى 500 1[36]. غير أن اللواء ربما بدأ يتوسع: فخلال الربع الأخير من عام 2023، ورد أن 484 مجنداً جديداً تخرجوا في جاكميل.

32 - ومنذ أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أعلن قادة لواء أمن المناطق المحمية التحالف مع شخصيات سياسية وتعهدوا بدعم الثورة على إدارة رئيس الوزراء السابق أرييل هنري. وأمر رئيس الوزراء السابق بإقالة جميع ضباط لواء أمن المناطق المحمية في محاولة لقمع عملياتهم. وفي أواخر عام 2023 وأوائل عام 2024، اشتبكت عناصر من اللواء بعنف مع الشرطة الوطنية الهايتية. كما وثّقت تقارير وسائل الإعلام المحلية الاشتباه في تورط اللواء في أنشطة إجرامية. ومع ذلك، يحظى اللواء بدعم كامن من السكان الهايتيين المحليين في المنطقة المجاورة.

33 - وقد أعيد تشكيل القوات المسلحة الهايتية، التي تم حلها في عام 1995 وأعيد تكوينها في عام 2017، في كتيبة مشاة تضم حوالي 700 فرد عامل بحلول عام 2023. وتلقت الدعم الهندسي من إكوادور والمكسيك، ومعدات عسكرية من مقاطعة تايوان الصينية، والتدريب من الأرجنتين. وبحسب ما ورد، عرضت البرازيل وفرنسا والعديد من الدول الأفريقية عليها الدعم. وبينما تعمل القوات المسلحة الهايتية كقوات "درك" في مناطق بعينها، فإنها غير مخولة بإجراء عمليات مستقلة بمفردها، والمعلومات المتعلقة بحجم مخزوناتها من الأسلحة والذخائر غير متاحة للعموم.

34 - وهناك المئات من شركات الأمن الخاصة في هايتي، بعضها يسهِّل الحصول على تصاريح حيازة الأسلحة النارية للمدنيين أو يقدِّم لهم الأسلحة سراً[37]. ومن المرجح أن تواكِب نشر أفراد بعثة الدعم الأمني طائفةٌ واسعة من مقدِّمي خدمات الأمن الخاص والمدربين والموظفين الذين سيقدمون الخدمات للبعثة. وفي حين أن المعلومات المتاحة للجمهور بشأن العدد الدقيق لشركات الأمن الخاصة في هايتي وهياكل ملكيتها قليلة، فقد شوهدت عدة مرات أسلحة نارية من عيار أعلى بحوزة حراس خاصين في الشارع. وبموجب القانون الهايتي، لا يجوز لشركات الأمن الخاصة أن تزود سوى نصف أفرادها المدرجين في القوائم بالبنادق والمسدسات[38].

35 - ونظراً لتفاوت ما يوفَّر من الأمن العام، فإن المجتمعات المحلية الهايتية لها تقاليد عريقة في تأليف جماعات لحماية الأحياء. فخلال العام الماضي، أُنشئت هذه الجماعات في كانابيه فير ومورن بران ومونتاني نوار وعدة أجزاء من مقاطعة دلماس. وتتألف هذه الجماعات من السكان، من بينهم أفراد من شباط الشرطة السابقين والحاليين. ومع أن هذه الجماعات لم تتحول بعد إلى ميليشيات كاملة، فإنه بإمكانها أن تتخذ خصائص مماثلة. ويطلب الكثير منها ما يسمى بالضريبة لتوفير الحماية وغدت بشكل تدريجي ذات طابع عسكري رداً على العصابات.

الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

36 - انخفض متوسط عدد الوافدين إلى هايتي والمغادرين منها بشكل عام منذ بداية عام 2024. ففي كانون الثاني/يناير 2024، ورد أن هناك أكثر من 000 46 مسافر من جنسيات مختلفة يغادرون هايتي[39].

(36) مقابلة مع المخبر الرئيسي K8، 10 كانون الثاني/يناير 2024.

(37) انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "Haiti's criminal markets".

(38) المرجع نفسه.

(39) معلومات وردت من الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية، 2024.

وساهم الهاربون من السجون والهجوم على المطار الدولي الذي وقع في آذار/مارس 2024 في انخفاض بنسبة تفوق 80 في المائة في السفر الجوي إلى ما يزيد قليلاً عن 600 7 مسافر في آذار/مارس 2024. ولئن زاد عدد المسافرين الموثَّقين إلى هايتي مرة أخرى في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2024، فإنه لا يزال أقل بكثير من المتوسط السابق. ويمكن أن يؤدي فرض عدة بلدان قيوداً على الحدود وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي المزمن السائد في هايتي إلى زيادة عدد من يعبرون الحدود بصورة غير قانونية.

37 - وقد أثرت الحالة الأمنية الراهنة على ديناميات الهجرة والاتجار. فعلى وجه التحديد، أدى تعطيل عمل المطار الدولي والموانئ البحرية مؤقتاً في آذار/مارس 2024 إلى إعاقة حركة البضائع المشروعة وغير المشروعة. وساهمت تدابير مراقبة الحدود التي فرضتها جزر البهاما والجمهورية الدومينيكية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في تقليل تدفق الناس عبر الحدود[40]. ومن المحتمل أيضاً أن يكون هذا قد حفز خدمات التهريب - بما في ذلك النقل والإيواء والإطعام وخدمات الحراس المرافقين - لمن يعبرون الحدود بصورة غير قانونية، بما في ذلك الفساد في النقاط الحدودية. وتُشترى خدمة المهرِّبين عبر الإنترنت أو من خلال الاتصالات الشخصية.

38 - وهناك أنباء متعددة تتحدث عن هايتيين يسعون لدخول بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ أيار/مايو 2024. فقد أشارت المعلومات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن تسع بلدان من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدأت تحقيقات جنائية تشمل هايتيين كمهاجرين مهرَّبين أو مهرِّبين[41]. وفي محاولة للوصول إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير قانونية، غالباً ما يدخل مواطنو هايتي نيكاراغوا دون تأشيرة[42] أو يسافرون عبر البرازيل وبنما (أي عبر فجوة داريين) وكولومبيا. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2024، اكتُشف حوالي 872 9 هايتياً وهم يعبرون الحدود بين بنما وكولومبيا. ويجوز أن يدفع الهايتيون للمهربين في المتوسط 250 دولاراً للعبور إلى الجمهورية الدومينيكية، أو حتى مبلغاً يصل إلى 000 10 دولار مقابل هذه الخدمات، على الرغم من أن متوسط الراتب السنوي يتراوح بين 200 1 و 500 1 دولار.

39 - وواصل الهايتيون السفر مباشرة إلى الولايات المتحدة عبر الجمهورية الدومينيكية وبلدان البحر الكاريبي المجاورة. فقد رصدت سلطات الولايات المتحدة زيادة في تهريب المهاجرين الهايتيين عن طريق البحر عبر ممر لامونا وجزر الباهاما في الأشهر الأخيرة[43]. ويقال أيضاً إن الهايتيين يغادرون من شمال

(40) انظر *Loop News*، "Bahamas takes steps to protect borders as Haitian crisis deepens"، 18 آذار/مارس 2024؛ و *Dominican Today*، "Jamaica wants to avoid 'an avalanche' of Haitians and will only take in a few refugees"، 9 آذار/مارس 2024؛ و United States, Department of Homeland Security, "Presidential proclamation to suspend and limit entry and joint DHS-DOJ interim final rule to restrict asylum during high encounters at the southern border"، حزيران/يونيه 2024.

(41) أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دراسة استقصائية بين المدعين العامين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أيار/مايو 2024 بشأن التحقيقات المفتوحة المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وقد أُبلغ عن ست قضايا جار فيها التحقيق لمواطنين هايتيين ضلعٌ فيها وتتعلق بتهريب المهاجرين.

(42) قد يتلقى الهايتيون "خطاب دعوة" و "تصريح سفر" للسفر جواً إلى نيكاراغوا ثم إلى الحدود بين غواتيمالا والمكسيك وفي النهاية إلى الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة.

(43) وفقاً للوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية، اعتُرض 22 مواطناً هايتياً في جامايكا بعد دخولهم بصورة غير قانونية عن طريق البحر.

هايتي مباشرة إلى جزر البهاما وجزر تركس وكايكوس المجاورة. وفي غضون ذلك، أبلغت وكالة الجمارك وحماية الحدود بالولايات المتحدة عن 994 144 من الأشخاص المعثور عليهم من هايتي في الأشهر السبعة الأولى من عام 2024 (مقارنة بنحو 781 163 في عام 2023 و 596 56 في عام 2022)[44].

40 - ومن الاتجاه المقلقة تصاعد خطر يُخشى فيه من استغلال الأطفال في هايتي، ولا سيما بسبب عدم الاستقرار المزمن، وانتشار حالات إغلاق المدارس، وتضاؤل الفرص الاقتصادية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. فقد تبين للأمم المتحدة خطر متزايد يتمثل في استغلال الأطفال لغرض السخرة المنزلية، وهي ممارسة تُعرف باسم *restavek* (عبارة من لغة الكريول للدلالة على "الأطفال المقيمين"). وتشمل هذه الممارسة الموثقة جيداً المتجرين الذين يستغلون الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض باتخاذ ما يلزم من ترتيبات لترك الأطفال يعيشون مع أسر أكثر ثراء، تستغلّهم في السخرة المنزلية. وعلى الرغم من الإبلاغ عن ظاهرة "الأطفال المقيمين" على نطاق واسع قبل عام 2024، حيث يقدَّر أن طفلا واحداً من بين 15 طفلا هم ممن يُعتقد أنهم مسّهم ذلك[45]، فقد أدت الظروف المزرية إلى زيادة نقاط الضعف.

41 - وفي مسألة ذات صلة بذلك، هناك مخاوف أُبلغ عنها على نطاق واسع بشأن تجنيد الأطفال الضعفاء على أيدي العصابات والجماعات الإجرامية[46] للقيام بأنشطة غير قانونية، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف والاستغلال الجنسي. وهناك ما يقدر بنحو 000 180 طفل من النازحين في هايتي، وتقدر مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن نسبة تتراوح بين 30 و 50 في المائة من أفراد العصابات هم من القصّر الذين غالبا ما يُجبرون على الانضمام إلى العصابات لأنهم يخشون على أسرهم أو أنفسهم من الانتقام (انظر A/HRC/54/79). وبالنظر إلى وجود ما يقدر بنحو 200 عصابة وحوالي 000 15 من أفراد العصابات العاملين على المستوى الوطني، فقد يكون هناك عدد يصل إلى 500 7 طفل في صفوف هذه العصابات المسلحة.

ثالثا - استعراض التدفقات المالية غير المشروعة

42 - إن شدة تقلبات الأوضاع وانهيار المؤسسات الهايتية أمران لا يساعدان على إجراء تقييم مفصّل لحجم التدفقات المالية غير المشروعة وديناميتها. وهذا ليس تحدياً جديداً: فقد سجلت هايتي ارتفاعاً في مؤشر مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مدار العقد الماضي. وفي عام 2023، سجلت البلاد

(44) انظر المنصة الخاصة بالأشخاص المعثور عليهم التابعة لوكالة الجمارك وحماية الحدود بالولايات المتحدة (https://www.cbp.gov/newsroom/stats/nationwide-encounters).

(45) انظر https://restavekfreedom.org/issue/.

(46) تتمتع العصابات والجماعات الإجرامية بخصائص مميّزة، على الرغم من الإشارة إليها في كثير من الأحيان بصورة متبادلة. فللعصابات عادة هويةٌ اجتماعية قوية، حيث تكون لأفرادها خلفيات ثقافية أو أحياء مشتركة ويتقيدون بتسلسل هرمي وقواعد سلوك محددة. وغالباً ما يذود كل منها عن منطقته، حيث تنخرط في أنشطة تشمل الجرائم الصغيرة والجرائم الخطيرة لتأكيد هيمنتها أو لحماية مناطق نفوذها. وعلى النقيض من ذلك، تركّز الجماعات الإجرامية في المقام الأول على الأنشطة غير القانونية من أجل الربح، حيث توجد هياكل مختلفة تضم الشبكات غير المنظمة وكذلك المنظمات المتطورة. وهي أقل اهتماماً بالسيطرة على المناطق، وتعمل بقدر أكبر من السرية وفي كثير من الأحيان على الصعيد الدولي، وتنخرط في جرائم كبرى مثل الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والجرائم الإلكترونية. والفئتان كلتاهما تشكلان تحديات كبيرة لوكالات إنفاذ القانون، ولكن فهم اختلافاتهما يُسعف في وضع استراتيجيات محدَّدة الأهداف للتدخل في هذا الصدد.

درجة قدرها 8,25، وهي أعلى درجة في العالم[47]. وبالمثل، فشلت هايتي في تحقيق عدة أهداف حددتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمعالجة أوجه القصور الاستراتيجية.

43 - وعلى الرغم من عدم وجود مؤسسات تؤدي عملها على الوجه الأكمل، لا يزال من الممكن تتبع التدفقات المالية غير المشروعة عن طريق تركيز تدفقات المدفوعات عن طريق المؤشرات البديلة، بما فيها التحويلات المالية والتحويلات. فعلى سبيل المثال، يقدر البنك الدولي أن هناك زيادة بنسبة 57 في المائة في التحويلات الشخصية الواردة في هايتي بين عامي 2017 و 2022، من 2,4 إلى 3,8 بلايين دولار (انظر الجدول 2). وكانت هناك أيضاً زيادة بنسبة 144 في المائة في التحويلات المالية المدفوعة من 309 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحد في عام 2017 إلى 725 مليون دولار في عام 2022 (المرجع نفسه). ولئن كان معظم هذه التدفقات موجهاً على الأرجح نحو شراء السلع والخدمات الأساسية في الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية، فمن المحتمل أيضاً أن تشمل زيادة في المعاملات المالية غير المشروعة التي تقوم بها الجماعات الإجرامية.

الجدول 2

التحويلات المالية المبلّغ عنها إلى هايتي من الولايات المتحدة، 2017-2022

(بدولارات الولايات المتحدة)

	التحويلات المالية الشخصية الواردة	*التحويلات المالية الشخصية المدفوعة*
2017	2 419 165 423,81	297 710 340,43
2018	2 735 177 966,71	309 403 439,14
2019	2 695 149 513,66	284 975 298,61
2020	3 257 277 839,54	549 483 207,17
2021	3 994 393 882,97	678 498 745,92
2022	3 797 752 749,15	725 386 292,38

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، 2024، يمكن الاطلاع عليها من الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators.

44 - يتفاقم عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في هايتي بسبب الفساد النُظمي وغسل الأموال[48]. فالقوانين الرامية إلى ردع الفساد وغسل الأموال وتعطيلهما والمعاقبة عليهما لا تطبَّق إلا جزئياً ولا يجري إنفاذها بالشكل الكافي. فقبل الأزمة الأمنية الحالية وأثناءها، تعثرت إجراءات التحقيق والمقاضاة والفصل في قضايا الفساد والجرائم الاقتصادية والمالية بسبب ثغرات تعتري الأطر القانونية القائمة[49]. ولا تزال

(47) انظر https://www.fatf-gafi.org/en/countries/detail/Haiti.html.

(48) انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "Haiti's criminal markets".

(49) انظر الخلاصتين الوافيتين لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 19-23 حزيران/يونيه 2017 (يمكن الاطلاع عليها من الرابط التالي: https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/ImplementationReviewGroup/ExecutiveSummaries/V1701394e.pdf) و 12-16 حزيران/يونيه 2023 (يمكن الاطلاع عليها من الرابط التالي: https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/ImplementationReviewGroup/12-16June2023/CAC-COSP-IRG-II-2-1-Add.32/2305765E.pdf).

القوانين الأساسية مفقودة، بما فيها القوانين المتعلقة باسترداد الأصول، وحماية الشهود والضحايا والمخبرين والمبلّغين عن المخالفات، وضمان سبل اطلاع الجمهور على المعلومات. وتفيد بعض التقارير بأن السلطات الهايتية تخسر ما يصل إلى 650 مليون دولار سنوياً بسبب النقص في الإبلاغ عن الإيرادات، والإبلاغ الاحتيالي، والموظفين غير المؤهَّلين بما فيه الكفاية، والتلاعب بمقاييس الأداء في الإدارة العامة للجمارك[50].

45 - ومع ذلك، قادت وحدة مكافحة الفساد مشاورات وطنية متعددة بشأن مشاريع القوانين المتعلقة بحرية الاطلاع على المعلومات وحماية المبلغين عن المخالفات. وقد شرعت الوحدة في وضع إطار تشريعي مخصص لاسترداد الأصول[51]. غير أن الملاحقات القضائية بتهمة الفساد نادرة للغاية. وقد دُفعت مؤسسات القضاء الجنائي والرقابة التي تعنى بجهود مكافحة الفساد نحو التدهور بشكل منهجي. وعادة ما تحتل هايتي درجات متدنية عندما يتعلق الأمر بتصورات الفساد ومؤشرات مكافحة غسل الأموال[52]. وتشير التدابير التي اتخذتها الوحدة إلى أن إدخال بعض التحسينات أمرٌ ممكن، حتى في البيئات الشديدة الاضطراب[53]. وسيكون هناك ما يبرِّر زيادة وتوطيد الدعم المقدم لاتخاذ تدابير أشمل لمكافحة الفساد وغسل الأموال، لا سيما عندما تعمل المؤسسات بكامل طاقتها ويمكن إعادة إرساء الالتزام السياسي الرفيع المستوى بالنزاهة المالية، بما في ذلك بالتعاون مع الشركاء الدوليين مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

46 - وعلى الرغم من التقدم التدريجي المحرز في النهوض ببرنامج مكافحة غسل الأموال في عام 2024[54]، لا تزال هايتي تخضع لرصد دقيق من قبل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ولا تزال على قائمتها الرمادية التي تضم أسماء الدول التي تعاني من أوجه قصور استراتيجية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[55]. وفي حزيران/يونيه 2021، قطعت هايتي التزاماً سياسياً رفيع المستوى بتعزيز فعالية نظامها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وفرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية، مما أدى إلى تحسينات شملت استراتيجيات وقائية وتبادل المعلومات مع النظراء الأجانب المعنيين واتخاذ تدابير لمعالجة أوجه القصور التقنية في التصدي لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها هايتي، فقد انتهت المواعيد النهائية المحددة في خطة عملها[56].

(50) معلومات مستمدة من تقرير غير منشور أعدّته الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية، أيار/مايو 2024.

(51) انظر https://x.com/ULCCHaiti/status/1801656989162029567/photo/1.

(52) في عام 2023 على سبيل المثال، احتلت هايتي المرتبة 172 من بين 180 بلداً في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية (انظر https://www.transparency.org/en/countries/haiti).

(53) معلومات مستمدة من تقرير غير منشور أعدّته وحدة مكافحة الفساد بشأن التحقيقات التي أجريت في الفترة ما بين آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(54) في الفترة ما بين 2 و 7 حزيران/يونيه 2024، شارك مسؤولون كبار من الوحدة المركزية للاستخبارات المالية في الجلسة العامة التي عقدتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي في ترينيداد وتوباغو لشرح أحدث تقرير رصد لها. وبحسب ما ورد، أشادت الوفود بالتقدم الذي أحرزه البلد على الرغم من تدهور الحالة الأمنية بشدة (مقابلة أجريت مع مسؤول في الوحدة المركزية للاستخبارات المالية، 13 حزيران/يونيه 2024).

(55) انظر https://www.fatf-gafi.org/en/countries/detail/Haiti.html.

(56) انظر فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، "Jurisdictions under increased monitoring"، 23 شباط/فبراير 2024، يمكن الاطلاع عليه من الرابط التالي: https://www.fatf-gafi.org/en/publications/High-risk-and-other-monitored-jurisdictions/Increased-monitoring-february-2024.html.

47 - وفي عام 2023، أنتهى محقِّقون من وحدة مكافحة الفساد من إعداد 11 تقرير تحقيق في قضايا فساد وغسل الأموال. ومن مجموع 42 تقريراً من تقارير التحقيق المقدَّمة إلى القضاء الهايتي على مدى السنوات الثلاث الماضية، أصدر قضاة المحكمة الابتدائية ثلاث لوائح اتهام ستُعرض على المحكمة الجنائية للفصل فيها[57]. وفي الأشهر الستة الأولى من 2024، أشرف مكتب الشؤون المالية والاقتصادية الهايتي على أكثر من 30 قضية، منها خمس قضايا تتعلق بالفساد[58]. وتأسست دائرة مكافحة الفساد في شباط/فبراير 2022. وفي 4 حزيران/يونيه 2024، قام فريق من المحققين من وحدة مكافحة الفساد والشرطة الوطنية الهايتية بتفتيش مكاتب الصندوق الوطني للتعليم. وجاءت العملية في أعقاب مزاعم حديثة عن أعمال فساد واختلاس ارتُكبت بين عامي 2017 و 2024.

48 - وقد بدأت عدة تحقيقات طويلة الأجل لمكافحة الفساد تسفر عن نتائج. ففي أيار/مايو 2022، أجرت وحدة مكافحة الفساد تفتيشاً للإدارة العامة للجمارك. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت وحدة مكافحة الفساد قد أمرت بتجميد الحسابات المصرفية لمدير الإدارة وأصوله المالية الأخرى بسبب عدم إثبات مصدر نمو ما يملك من أصول. وانتهى التحقيق في آذار/مارس 2023، وأوصي بمحاكمة رئيس الإدارة العامة للجمارك السابق وشركائه بتهمة الإثراء غير المشروع وغسل الأموال والإقرارات الكاذبة بالأصول[59]. وكشفت الأدلة عن مخطط متطور لإخفاء الأصول، بما فيها ودائع نقدية في حسابات مصرفية، وعمليات شراء عقارية غير معلنة، ومزاولة أنشطة تجارية مريبة من خلال شركات وهمية[60].

49 - وفي 8 أيار/مايو 2024، أصدر قاضي التحقيق أمراً بإحالة الرئيس السابق للإدارة العامة للجمارك وزوجته وكاهن كاثوليكي، كان هو المدير السابق للمنظمة غير الحكومية الدولية Food for the Poor in Cap-Haïtien، إلى المحكمة الجنائية بتهم غسل الأموال والإثراء غير المشروع والتصريح الكاذب عن الأصول. وحكم القاضي بأن الأدلة التي قدمتها وحدة مكافحة الفساد كانت كافية لتوجيه الاتهامات. وفي أمر صدر في 14 أيار/مايو 2024، أحال قاضي التحقيق المتهمين إلى المحكمة الجنائية لمحاكمتهم دون هيئة محلفين. غير أنه لا تُعرف مظان المتهمين.

50 - وكثيراً ما ينشئ العديد من الهايتيين، بمن فيهم الأشخاص البارزون سياسياً وأفراد أسرهم والأشخاص الذين لهم صلة وثيقة بهم[61]، شركات في جنوب ولاية فلوريدا أثناء توليهم، أو تولي شركائهم التجاريين، مناصب أو وظائف عمومية أو مناصب في وكالات هامة، أو بعد فترة وجيزة من توليها[62].

51 - وهذا السلوك، إن دعمته تحقيقات وبيانات إضافية، يمكن أن يثير مخاوف بشأن تضارب المصالح المحتمل، وإساءة استخدام السلطة، وتقويض ثقة الناس في المؤسسات الحكومية، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة التنظيمية في هايتي والولايات المتحدة على السواء.

(57) معلومات مستمدة من تقرير غير منشور أعدّته وحدة مكافحة الفساد، 6 أيار/مايو 2024.

(58) معلومات مستمدة من تقرير غير منشور أعدّه مكتب الشؤون المالية والاقتصادية الهايتي، 13 حزيران/يونيه 2024.

(59) معلومات مستمدة من تقرير تحقيق غير منشور أعدّته وحدة مكافحة الفساد، آذار/مارس 2023.

(60) المرجع نفسه.

(61) وفقاً للمادة 52 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يُعرَّف الأشخاص البارزون سياسياً بأنهم "أفراد مكلَّفون أو سبق أن كلِّفوا بأداء وظائف عمومية هامة أو أفراد أسرهم أو أشخاص وثيقة الصلة بهم".

(62) انظر الولايات المتحدة، الموقع الرسمي لشعبة الشركات في ولاية فلوريدا، متاح على الرابط التالي: https://search.sunbiz.org/.

52 - وهناك أيضاً أدلة على مصادرة معاملات نقدية من هايتي وإليها في عام 2024. والزيادة في المعاملات النقدية هي وسيلة لتمويل الإجرام وتسريب العائدات[63]. وأثبتت الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية مصادرة مبالغ نقدية تبلغ نحو 000 90 دولار كانت موجهة إلى هايتي عن طريق موانئ مختارة. وشملت تحويل أكثر من 000 62 دولار من العملة السائبة كانت في حقيبة من القماش الخشن والأمتعة المسجلة إضافة إلى 000 27 دولار من العملة السائبة المخبأة على فرد[64].

53 - وفي الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر 2023 ونيسان/أبريل 2024، تلقى الوحدة المركزية للاستخبارات المالية في هايتي ما مجموعه 916 394 تصريحاً عن المعاملات التي تنطوي على تدفق أموال من خلال أنظمة تحويل الأموال والمصارف. من بين تلك التصاريح، سُجل ما مجموعه 151 تقريراً فقط من التقارير عن المعاملات المشبوهة. ويبدو أن أنشطة تحويل الأموال تشكل مصدراً هاماً للاشتباه في احتمال غسل الأموال. وساهمت المصارف أيضاً في التقارير عن المعاملات المشبوهة، على الرغم من أن مشاركتها كانت أقل جلاء، حيث لم تسجل سوى 60 تصريحاً[65].

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

54 - من المرجح أن تظل هايتي تعاني من شدة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في الأجل القريب. ولئن كان تشكيل الحكومة الجديدة تطوراً هاماً، فإن أحد المخاوف المتزايدة يتعلق بتواطؤ العصابات الإجرامية المهيمنة في هايتي والتنسيق في ما بينها، واستمرار الأسواق الإجرامية، وبالتالي تعطيل الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات. ويشكل تلاقي العصابات المحلية بشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية خطراً يتهدد الاستقرار في هايتي والمنطقة بوجه عام. ويكتسي نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني أهمية حاسمة، شأنه في ذلك شأن الاستثمارات في مساعدة السلطات على وضع استراتيجيات شاملة للمجتمع بأسره لمنع الجريمة المنظمة؛ وملاحقة الجماعات الإجرامية المنظمة وأنشطتها غير المشروعة؛ وحماية أضعف الفئات؛ وتعزيز الشراكات والتعاون على جميع المستويات تمشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، لا بد من دعم مؤسسات إنفاذ القانون والقضاء الجنائي للتحقيق في قضايا الاتجار بالأسلحة النارية والمخدرات والاتجار بالأشخاص وتهريب البشر والجرائم الأخرى على الصعيد المحلي ومن خلال التعاون الدولي، وضبطها ومقاضاة مرتكبيها[66]. وفي هذا الصدد، ينبغي إعطاء الأولوية لاستحداث التدابير التشريعية والتنفيذية المناسبة لضمان حماية الشهود والضحايا.

55 - وتُحث السلطات الهايتية وشركاؤها الدوليون على وضع تدابير شاملة لمنع ومكافحة تدفقات الأسلحة النارية غير المشروعة عبر الحدود وداخل البلاد وصلاتها بالأشكال الأخرى من الجرائم الخطيرة. ويشمل ذلك تنفيذ الأطر التشريعية والمؤسسية ووضع إجراءات تشغيل موحدة للتعاون بين الوكالات،

(63) وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نهجاً شاملا لدعم السلطات الوطنية والمجتمع المدني في جهود التصدي للفساد.

(64) معلومات مستمدة من تقرير غير منشور أعدّته الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية، أيار/مايو 2024.

(65) انظر وحدة الاستخبارات المالية المركزية في هايتي، "Les efforts d'Haïti en matière de lutte anti-blanchiment de janvier à juin 2024"، حزيران/يونيه 2024 (تقرير غير منشور).

(66) وافقت الولايات المتحدة على منح 70 مليون دولار من المساعدات العسكرية في عام 2024 للشرطة الوطنية الهايتية والقوات الداعمة لها من كينيا وجامايكا وجزر البهاما. وتشمل أحدث حزمة مساعدات عسكرية 80 مركبة من نوع Humvee و 35 ناقلة مشاة من طراز MaxxPro وبنادق قنص وأسلحة نارية وذخيرة وطائرات مسيّرة لأغراض المراقبة.

بما في ذلك عند نقاط الحدود ذات الصلة. ومن الضروري القيام باستثمارات إضافية في إنفاذ القانون ومراقبة الحدود وتحسين الإحاطة بالأحوال السائدة، بما في ذلك وحدات الكلاب البوليسية ووسائل الكشف المتقدِّمة.

56 - وتُحث السلطات الهايتية وشركاؤها الدوليون على استحداث قدرات متينة لتشخيص سبل إصلاح قطاع الأمن من أجل تقييم احتياجات إدارة الأمن في البلد وتوقعها. وكما ذُكر أعلاه، ثمة عدة جهات فاعلة حكومية، بما في ذلك القوات المسلحة الهايتية ولواء أمن المناطق المحمية، تشارك بنشاط في التصدي للأوضاع الأمنية. ونظراً لنشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني عما قريب، فإن إجراء دراسة متأنية للمخاطر والفرص أمر أساسي لتشكيل هيكل أمني يتسم بالفعالية والكفاءة ويراعي الحقوق.

57 - ومن ضمن الأولويات الأخرى تعزيز التشريعات المحلية والقدرات التقنية وتدابير منع العنف المجتمعي والحد منه[67]. وبالإضافة إلى إنفاذ التشريعات، يوصى بتدريب إضافي في ما يتعلق بكشف حالات الاتجار بالأسلحة النارية والتحقيق فيها وملاحقتها مرتكبيها قضائياً. كما يلزم إدخال تحسينات على التحليل العملياتي والتعامل مع الأدلة الإلكترونية والتحقيقات المالية لاستهداف الأسواق الإجرامية التي تحرك شبكات الاتجار[68].

58 - وثمة حاجة ملحة إلى تشريع خاص بهايتي بشأن تهريب المهاجرين فيها. ولن يتسن معرفة هوية المهربين ومحاكمتهم إلا من خلال إطار معياري متين يجرّم جميع عناصر تهريب المهاجرين وفقاً للمادة 6 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولا يمكن تجريم المهاجرين لأنهم كانوا موضعاً لهذا السلوك. وينبغي دعم هايتي لتعزيز مراقبة الحدود وتعزيز أمن الوثائق الشخصية ومراقبتها عن طريق تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، ولا سيما شركات النقل التجارية، وذلك لمنع استخدام الطائرات أو السفن البحرية في ارتكاب هذه الجرائم. وينبغي أيضاً استخدام التحقيقات المالية الدولية والوطنية للتخفيف من خطر تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر على حدو سواء.

59 - وينبغي دعم الهايتيين للقيام بحملات وقاية وتوعية محددة السياق بلغة الكريول لإطلاع عامة الناس والفئات الضعيفة المحتملة على عوامل الخطر والحماية المتصلة بالاتجار بالأشخاص، بسبل منها تعزيز برامج التوعية الشعبية، ولا سيما لفائدة الفتيات والفتيان. ومن المهم بالمثل الترويج لإجراءاتٍ من القضاء الجنائي تكون متمحورة حول الضحايا وتراعي الفوارق بين الجنسين في قضايا الاتجار بالأشخاص من خلال توفير خدمات واعية بالصدمات للضحايا وتمكينهم من الإدلاء بشهاداتهم ومن خلال ضمان توافر تدابير الحماية لهم.

60 - وتُحث السلطات الهايتية على تعزيز اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ووضع خطة عمل جديدة لمكافحة هذه الجريمة تتناول تدابير محددة في مجالات الوقاية والحماية والملاحقة القضائية

(67) في عام 2019، أُنشئت فرقة عمل للنهوض بالاستراتيجية الوطنية الهايتية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف المجتمعي. وبحلول عام 2021، كانت فرقة العمل قد بدأت عملها على تنقيح تشريعات الأسلحة النارية والذخيرة. وفي عام 2022، اعتُمدت خطة عمل وطنية في إطار خارطة الطريق الكاريبية المتعلقة بالأسلحة النارية. وهذه البيانات مستمدة من العرض الذي قدمته هايتي خلال الاجتماع السنوي الثالث للدول الأعضاء بشأن خارطة الطريق الكاريبية المتعلقة بالأسلحة النارية - تشرين الثاني/نوفمبر 2023، سانت لوسيا.

(68) في الأجل الطويل، يمكن لهايتي أن تنشئ مركزاً متكاملا للأسلحة النارية لإضفاء الطابع المركزي على المعلومات، وتحسين التنسيق في ما بين الوكالات، والعمل كمركز تنسيق لتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي والإسهام في آليات الاستعراض الدولية.

والتعاون، بما يتماشى مع بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

61 - وينبغي للسلطات الهايتية أن تنظر في وضع برنامج تثقيفي على نطاق البلد بشأن مكافحة الفساد بدعم من الشركاء الدوليين. وستتماشى هذه المبادرة مع الغاية 16-5 من أهداف التنمية المستدامة، التي تهدف إلى الحد بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما. ومن خلال تعزيز التثقيف بشأن مكافحة الفساد وإدراج هذه البرامج في المناهج التعليمية القائمة، ستسهم هذه المبادرة في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع.

62 - وينبغي لهايتي أن تعزز التزامها وجهودها على أعلى المستويات لتنفيذ خطة عملها المتعلقة بفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وفرقة العمل الكاريبية للإجراءات المالية، ولا سيما من أجل تعزيز أي تقدم أُحرز قبل الأزمة.

63 - وتُحث السلطات الهايتية وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية على إجراء تحقيقات مالية تتعلق بالاتجار غير المشروع للكشف عن غسل الأموال أو عائدات الجرائم، ومعرفة المستفيدين في نهاية المطاف من النشاط الإجرامي، وتعطيل عمليات الشبكات الإجرامية. وينبغي تشجيع تعزيز التعاون الثنائي والدولي في ما بين الدول الأعضاء لإجراء تحقيقات ومحاكمات جنائية في الوقت المناسب لمكافحة الاتجار غير المشروع الذي يمس هايتي.

64 - وينبغي لهايتي أن تعزز تدابير مكافحة الفساد وغسل الأموال، باعتماد تشريعات محلية حديثة بشأن الفساد والجرائم ذات الصلة تمشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك التشريعات الناقصة ذات الصلة مثل القوانين المتعلقة باسترداد الأصول وحماية الشهود والضحايا والمخبرين والمبلغين عن المخالفات، وكذلك ضمان إمكانية اطلاع الجمهور على المعلومات. ويشمل ذلك تعزيز التدابير الرامية إلى تعقب وحجز ومصادرة العائدات الهايتية المتأتية من الفساد التي غسلت و/أو استثمرت في بلدان مختلفة خارج هايتي. كما ينبغي أن يشكل تعزيز الإطار القانوني للتعاون الدولي في ما يتعلق بجميع الجرائم المقرَّرة وفقا للاتفاقية أولوية بالنسبة لهايتي وجيرانها. ومن شأن إبرام اتفاقات وتقديم دعم معزَّز للموظفين القضائيين أن يقويّ الأساس القانوني للتعاون الدولي في المسائل القضائية، بما في ذلك المساعدة القضائية المتبادلة، في جميع الأفعال المجرّمة وفقاً للاتفاقية.

65 - وينبغي لهايتي أن تنظر في إنشاء هيئة قضائية متخصصة للتصدي للفساد والجرائم المالية، بما في ذلك الجرائم التي تشمل الأشخاص البارزين سياسياً وأفراد أسرهم وشركائهم. ومن الأهمية بمكان أيضاً المساعدة على تبيُّن مخاطر الفساد في الإدارة العامة للجمارك ووضع وتنفيذ استراتيجية لتعزيز النزاهة والتخفيف من حدة أنشطة الفساد في العمليات الجمركية.

66 - وينبغي للسلطات الهايتية أن تنظر في تعزيز نظام الكشف عن الأصول في هايتي واستحداث نظام شامل للملكية الفعلية. وينطوي ذلك على إلزام جميع كبار المسؤولين، بمن فيهم الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون والجهاز القضائي، بتقديم تصاريح مفصلة بالأصول تشمل الأصول والفوائد والحسابات المصرفية المملوكة على الصعيدين المحلي والخارجي، مباشرة أو من خلال الملكية الفعلية. وينبغي تعزيز آلية الرصد والإنفاذ لضمان الامتثال لذلك، بما في ذلك فرض عقوبات صارمة في حال عدم الامتثال والتصاريح الكاذبة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع سجل للملكية الفعلية يمكن للجمهور الاطلاع عليه لزيادة تعزيز الشفافية والمساءلة.

المرفق الأول

الأسلحة النارية والذخائر المبلّغ عن ضبطها في 5 نيسان/أبريل 2024 في كاب – هايسيان

النوع	*الطراز/العلامة التجارية*	*التصميم*	*الرقم التسلسلي*	*العيار*
بنادق هجومية	Palmetto	PA-15 multi	PA-138017	5,56×45 ملم
	Palmetto	PA-15 multi	SCB410698	5,56×45 ملم
	Palmetto	PA-15 multi	SCB403416	5,56×45 ملم
	Pioneer Arms Corps	Random Poland	PAC116985022	7,62×39 ملم
	Palmetto	GF37260	AKP007260	7,62×39 ملم
	Windham ME	XMI15-E2S	L314915	5,56×45 ملم
	Palmetto	PA-15 multi	LW295710	5,56×45 ملم
	DPMS Tcloud MN	A-15	DNWC034079	5,56×223 ملم
	American tactical	US Patent 8789307	NS241081	5,56×45 ملم
	DB	DB15	DB2154366	متعدد
	Palmetto	PA-15 multi	SCB991897	5,56×45 ملم
	Zastava Serbia	PAPM92PV	M92PV026347	7,62×39 ملم
مسدسات	Glock17	GEN5	BPDK228	9 ملم×19
	SARSILMAZ	B6	T1102-21E60325	9 ملم×19
	Springfield	XD-9	BB563146	9 ملم×19
	CZ	P-10F	HD444450	9 ملم×19
	Smith & Wesson	SD40VE	FDK5227	40 ملم
	LLAMA	S.HAOKENSANCKNJ	A28304	45 ملم
	Taurus	PT100AFS	SVF10828	40 ملم
	STOEGOR	STR-9	T642921U17696	9 ملم×19
	Taurus	PT809	TFS3045	9 ملم×19
	SIGSAUER	P320M18	M18A014282	9 ملم×19
	Ruger	SR9C	48151-332	9 ملم×19
	Springfield	XD*-9	S3830972	9 ملم×19
	Kimber MFG	KUI00799	45ACP	9 ملم×19
	RAVEN	P-25	560103	25 ملم

المرفق الثاني

الأسلحة النارية المضبوطة، من عام 2021 إلى أيار/مايو 2024

		مسدس نو مخزن	*مسدس نو حجيرة أسطوانية*	*بندقية*	*بندقية صيد*	*أسلحة يدوية الصنع*	*المجموع*
2021	كانون الثاني/يناير	30	2	8	1	9	50
	شباط/فبراير	27	1	8	5	0	41
	آذار/مارس	8	2	3	1	5	19
	نيسان/أبريل	23	4	2	2	8	39
	أيار/مايو	15	5	3	1	3	27
	حزيران/يونيه	3	1	2	0	6	12
	تموز/يوليه	17	1	13	7	7	45
	آب/أغسطس	25	3	2	3	4	37
	أيلول/سبتمبر	16	6	6	0	12	40
	تشرين الأول/أكتوبر	18	1	3	2	2	26
	تشرين الثاني/نوفمبر	16	0	6	4	3	29
	كانون الأول/ديسمبر	24	3	3	5	1	36
المجموع		**222**	**29**	**59**	**31**	**60**	**401**
2022	كانون الثاني/يناير	19	0	4	1	1	25
	شباط/فبراير	10	2	2	1	6	21
	آذار/مارس	26	5	2	3	5	41
	نيسان/أبريل	15	5	4	3	5	32
	أيار/مايو	29	6	7	0	6	48
	حزيران/يونيه	13	1	3	0	2	19
	تموز/يوليه	30	3	23	2	1	59
	آب/أغسطس	11	0	4	2	2	19
	أيلول/سبتمبر	4	1	5	3	4	17
	تشرين الأول/أكتوبر	9	2	5	0	6	22
	تشرين الثاني/نوفمبر	16	2	6	1	1	26
	كانون الأول/ديسمبر	10	1	1	1	0	13
المجموع		**192**	**28**	**66**	**17**	**39**	**342**
2023	كانون الثاني/يناير	14	1	7	1	2	25
	شباط/فبراير	16	4	3	2	0	25
	آذار/مارس	9	4	3	0	5	21
	نيسان/أبريل	20	0	10	1	0	31
	أيار/مايو	4	1	5	1	1	12

	حزيران/يونيه	4	2	5	1	4	16
	تموز/يوليه	9	2	3	1	4	19
	آب/أغسطس	13	1	1	0	1	16
	أيلول/سبتمبر	13	2	4	1	1	21
	تشرين الأول/أكتوبر	18	3	2	3	5	31
	تشرين الثاني/نوفمبر	10	4	1	0	2	17
	كانون الأول/ديسمبر	10	1	6	1	13	31
	المجموع	**140**	**25**	**50**	**12**	**38**	**265**
2024	كانون الثاني/يناير	5	1	1	2	1	10
	شباط/فبراير	7	1	6	4	3	21
	آذار/مارس	7	1	6	0	3	17
	نيسان/أبريل	22	0	13	0	0	35
	أيار/مايو	7	3	2	0	1	13
	المجموع	**48**	**6**	**28**	**6**	**8**	**96**

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وشرطة الأمم المتحدة.

المرفق الثالث

المخدرات المضبوطة في هايتي، من عام 2021 إلى أيار/مايو 2024

(بالكيلوغرامات)

		الماريخوانا	*الكوكايين*	*الهيروين*	*مخدرات أخرى*	*المجموع*
2021	كانون الثاني/يناير	12,566	0,792	–	–	13,358
	شباط/فبراير	0,943	3,247	–	–	4,190
	آذار/مارس	33,544	–	–	–	33,544
	نيسان/أبريل	12,5035	–	–	–	125,035
	أيار/مايو	2 108,719	–	–	–	2 108,719
	حزيران/يونيه	–	–	–	–	–
	تموز/يوليه	–	–	–	–	–
	آب/أغسطس	–	–	–	–	–
	أيلول/سبتمبر	68,208	2,15	–	–	70,358
	تشرين الأول/أكتوبر	836,810	4,333	–	–	841,143
	تشرين الثاني/نوفمبر	3,38	6,86	–	–	10,24
	كانون الأول/ديسمبر	1,687	15,07	–	–	16,757
المجموع		**3078,3605**	**3078,3605**	**32,452**	**–**	**–**
2022	كانون الثاني/يناير	10,855	2,386	–	–	13,241
	شباط/فبراير	2,33	1,1	–	–	3,43
	آذار/مارس	4,484	–	–	–	4,484
	نيسان/أبريل	–	–	–	–	–
	أيار/مايو	352,075	–	–	–	352,075
	حزيران/يونيه	11,725	9,05	–	–	20,775
	تموز/يوليه	354,421	15,266	–	–	369,687
	آب/أغسطس	1 040,713	3,816	–	–	1 044,5294
	أيلول/سبتمبر	24,435	1,429	–	–	25,864
	تشرين الأول/أكتوبر	27,276	1,2	–	–	28,476
	تشرين الثاني/نوفمبر	–	–	–	–	–
	كانون الأول/ديسمبر	241,8	0,852	–	–	242,652
المجموع		**2 070,117**	**35,0994**	**–**	**–**	**2 105,2164**
2023	كانون الثاني/يناير	32,671	0,259	–	–	32,93
	شباط/فبراير	12,727	5	–	–	17,727
	آذار/مارس	4,309	–	–	–	4,309
	نيسان/أبريل	22,835	–	–	–	22,835

		الماريخوانا	*الكوكايين*	*الهيروين*	*مخدرات أخرى*	*المجموع*
	أيار/مايو	27,6705	0,2017	–	–	27,8722
	حزيران/يونيه	4,5	–	–	–	4,5
	تموز/يوليه	19,01	2,37	–	–	21,38
	آب/أغسطس	6,89	3,2	–	–	10,09
	أيلول/سبتمبر	29,53	–	–	–	29,53
	تشرين الأول/أكتوبر	8,89	1,19	–	–	10,08
	تشرين الثاني/نوفمبر	33,4	–	–	–	33,4
	كانون الأول/ديسمبر	20,66	–	–	–	20,66
	المجموع	**223,0925**	**12,2207**	**–**	**–**	**235,3132**
2024	كانون الثاني/يناير	1,340	–	–	–	1,340
	شباط/فبراير	195,76	0,05	–	–	195,81
	آذار/مارس	–	–	–	–	–
	نيسان/أبريل	0,08	–	–	–	0,08
	أيار/مايو	4,449	0,0096	–	–	4,4586
	المجموع	**201,629**	**0,0596**	**–**	**–**	**201,6886**

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وشرطة الأمم المتحدة.